ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

أميركا سقطت وثلاثيّ الشرق يراكم الحصاد

محمد صادق الحسيني

يقول فرانكلين روزفلت:

"لا شيء يحصل في السياسة بالصدفة، تأكدوا بأنّ كلّ ما يقع كان مخططاً له أن يقع".

ونحن إذ لا نؤمن بمقولة الصدفة أصلاً، لكننا أردنا ان نستند الى أحد كبارهم فيما نحن ذاهبون لشرحه.

ما حصل ولا يزال في الانتخابات الأميركية وفي مسار تبلور التركيبة الجديدة للحكم عند حكم الاوليغارشية البيضاء في واشنطن، مثال حيّ على انّ كلّ ما يحصل في السياسة إنما هو مخطط له بعناية في الأروقة الخلفية.

فالقوى الخفية الأميركية العميقة التي أتت بدونالد ترامب ليحقق لها أهدافها وبعد مضي أربع سنوات من التخبّط والانكسارات، أيقنت أن من وضعته في الواجهة فشل فشلاً ذريعاً في ذلك، وصار واجباً عليها تغيير حصانها الأشقر بحصان ملوّن لعله يصلح ما أفسده سلفه الخاسر!

لم تعُد خسارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، من عدمها هو الموضوع، تماماً كما لم يعد فوز جو بايدن هو المهم، وإنما الأهمّ هو المنحى غير المسبوق الذي اتخذته هذه الانتخابات، منذ بدء الحملة الانتخابية حتى هذه اللحظة.

فقد بانت أميركا على حقيقتها كما لم تبَنْ من قبل انحطاط سياسي وأخلاقي عميق وفوضى عارمة وقلق يساور كل المواطنين الأميركيين من محافظين وليبراليين.

لقد اشتدّ رهابهم من الآتي لبلادهم حتى صار البعض منهم يخاف على أصل بقاء أميركا موحّدة..!

فما الذي أوصل الولايات المتحدة الى هذا المستوى من عدم اليقين والانقسامات والخلافات، التي تنتشر بين فئات وطبقات الشعب الأميركيّ والنخبة السياسية،وحتى العسكرية، والتي تجلت في إعداد وزير الحرب الأميركي الحالي، الجنرال مارك إسبر، لرسالة استقالته؟

إنّ أسباب هذا المآل القاتم للهيبة الأميركية، لا بل للدولة نفسها ككيان سياسيّ، كما عرفناه، ليست مرتبطة فقط بشخصية الرئيس الأميركي ترامب، بقدر ما هي مرتبطة بفشل القوى الأميركية العميقة، التي أوصلته الى البيت الأبيض، قبل أربع سنوات. تلك القوى التي اعتقدت، خطأً، أنه رجل أعمال وإعلام ناجح، وأنه قد يكون قادراً على تحقيق أهداف هذه القوى الخفية، أي القوى الرأسمالية الكبرى في العالم، والمتمثلة (الأهداف) في محاولة استعادة السيطرة الأميركية الأحادية القطبية على العالم، ووقف صعود قوى دولية أخرى لتبؤّ قيادة العالم.

لكن الرئيس ترامب، الذي ورث إدارة مهزومة في العراق وأفغانستان، ثم تأكدت هزائم هذه الإدارة في العراق، بهزيمة داعش في الموصل سنة ٢٠١٧، وباستعادة الدولة السورية السيطرة على معظم أراضيها، نقول إنّ هذا الرئيس قد أثبت انه غير قادر على إصلاح ما أفسدته الإدارات السابقة، حتى لو كان فعلاً ينوي القيام بذلك.

وهكذا فشل ترامب في تحقيق أيّ انتصار أميركي، له طبيعة استراتيجية، وليس فقط له طبيعة إعلامية ديماغوجية لا تغيّر في موازين القوى الميدانية شيئاً.

وإليكم أهمّ مناحي فشله:

فهو فشل فشلاً ذريعاً في إخضاع إيران كقوة صاعدة، رغم كلّ العقوبات القصوى والتهديدات المتواصلة، بالعدوان العسكري

عليها. بل إنه صار سبباً في جعلها تضاعف جهودها، مرات عدة، لبناء قواها الذاتية، اقتصادياً وعسكرياً، والاعتماد على نفسها أكثر فأكثر، مما حولها في وقت ليس بالطويل إلى قوة إقليمية عظمى لا يمكن معالجة أيّ موضوع أو أزمة إقليمية بمعزل عنها.

كما أنه فشل في منع القوات المسلحة العراقية من تدمير القوام الأساسي لعصابات داعش، في الموصل وغيرها من المحافظات العراقية نهاية عام ٢٠١٨، في الوقت الذي كان هو وجيشه يقدّم لتلك العصابات الدعم المتعدّد الأشكال في العراق كما في سورية. وهو ما يعني فشل السياسة الأميركية في تثبيت سيطرة داعش على سورية والعراق وتدمير الدولتين وتقسيمهما وإخراجهما من جميع معادلات الصراع في المنطقة.

يضاف الى ذلك أنه، ورغم قيامه بقصف مواقع ومنشآت سورية أكثر من مرة، وتضافر جهوده مع جهود قاعدته العسكرية على اليابسة الفلسطينية (الكيان الصهيوني)، وكذلك جهود مخلب الناتو في المنطقة، الرئيس التركي أردوغان، قد فشل في وقف تقدّم الجيش السوري وتحرير المزيد من الأراضي السورية. وهو ما يعني فشل مخطط إسقاط الدولة السورية وتفتيتها وإنهاء استقلالها ووحدة أراضيها تمهيداً لنهب ثرواتها الطبيعية.

ولا بدّ طبعاً من إضافة الفشل الأميركي المدوّي في إسقاط اليمن والسيطرة عليه وعلى المداخل البحرية الاستراتيجية، رغم عشرات آلاف الغارات الجوية السعودية الإسرائيلية الإماراتية ومشاركة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في دعم قوى العدوان استخبارياً، حيث إنّ اليمن الوطني الصامد يقترب من النصر أكثر من أي وقت مضى، فيما يلملم إبن سلمان وابن زايد وأسيادهما أذيال الهزيمة المنكرة.

ويبقى الفشل الأعظم، في مسيرة وكيل القوى الأميركية الخفية دونالد ترامب، هو فشله في إخضاع الشعب الفلسطيني وإجباره على قبول ما أسماه بصفقة القرن، وفشله حتى في جلب قيادة السلطة الفلسطينية الى حظيرة البيت الأبيض لإعلان استسلام الشعب الفلسطيني لمشاريع تصفية قضيته وإنهاء مطالبته بتحرير وطنه المحتل، فلسطين كاملةً. هذا الاستسلام الذي كان سيمنح الإمبريالية الأميركية وأذنابها المحليين، من صهاينة وعثمانيين جدد وأعراب في الخليج الفارسي، سيطرة كاملة على مقدرات العالم العربي بأسره وفتح الطريق الى عملية استثمارات مالية هائلة، كتلك التي نفذتها الولايات المتحده في اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية والتي استمر تأثيرها (سيطرة رأس المال الأميركي على الاقتصاد والسياسة) بشكل مطلق تقريباً حتى وقتنا الحاضر.

كما يجب تأكيد فشل ترامب المدوي، في مواجهة وباء كورونا، رغم اتهاماته الباطلة والمتكررة للصين الشعبية بنشر هذا الوباء، اذ انه والى جانب فشله في ادارة الأزمة الوبائية في بلاده فقد فشل فشلاً ذريعاً في مواجهة صعود الصين الاقتصادي والسياسي والعسكري، كما فشل في خلق شرخ في التحالف او التعاون الروسي الصيني، على صعيد العمل المشترك لإنهاء الهيمنة الأميركية الأحادية على مقدرات العالم.

وهذا يعني أن القوى الخفية الأميركية، التي اختارت ترامب لإنقاذ الولايات المتحدة من حتمية فقدان هيمنتها على العالم، قد أغفلت، بسبب عنجهيتها وعنصريتها وجهلها بفلسفة السياسة وبقوانين التطور الاقتصادي الموضوعية، أن الازمة الأميركية اكثر عمقاً بكثير من ان ينقذها مُقدِّم برامج تهريج تلفزيونية ورجل أعمال فاشل ومفلس، مثل ترامب!

إذ انّ جذور الأزمة الطاحنة، داخلياً ودولياً، التي تواجه الولايات المتحدة، ليست أزمة ايديولوجيات او برامج سياسية او حتى استراتيجيات أميركية متمايزة، بين هذا الحزب او ذاك، وإنما هي ازمة بنيوية، تشمل كل النظام الرأسمالي الدولي، ولا يمكن إصلاحها الا من خلال إجراءات جذرية، ليس لدى واشنطن مجال لتطبيقها لأسباب متعددة لا مجال لشرحها هنا.

لقد أضاعت الولايات المتحده ثلاثين عاماً في شنّ الحروب العدوانية، في أفغانستان والعراق وسورية وليبيا واليمن والصومال وغيرها، بينما ركزت روسيا والصين وإيران كل جهودها وقدراتها المالية،على البحث العلمي وتعميق المعرفة، وخلق قاعدة للتفوّق العلمي والتكنولوجي الهائل، الذي مكّنها من تحقيق تفوق على واشنطن في العديد من المجالات العسكرية وكذلك في تطوير البنى التحتية المحلية لهذه الدول، بما يضمن استمرار تنفيذ مشاريع التنمية الطويلة الامد، سواءً في داخل تلك الدول أو في دول وقارات أخرى بنت معها اواصر تعاون متين، على الصعد كلها.

ولا يحتاج الامر إلا الى إلقاء نظرة على التحرك الإيراني الاخير، المنسق مع بكين وموسكو، في أميركا اللاتينية، والذي تجلى في زيارة وزير الخارجيه الإيراني الاخيرة الى كل من كاراكاس وهافانا ولاباز، وما تمّ بحثه بين الوزير الإيراني وبين مسؤولي تلك البلدان من مشاريع تعاون مشتركة طويلة الأمد، بما في ذلك التعاون العسكري التقني، أي تصدير السلاح الإيراني وصناعته في تلك الدول بعد الفشل الذريع الذي مُنيت به أميركا ليس فقط في محاصرة إيران بل وفي وقف عنفوانها الذي تمدد وها هو يستقر في فضائها الاستراتيجي بكل هيبة وسؤدد.

وعليه فإنّ أولى خطوات الإنقاذ، التي يجب ان يتخذها الرئيس الأميركي القادم اذا ما اراد ان يحجز لبلده المتهاوي مقعداً يُعتد به في النظام الدولي الجديد ما بعد ترامب، انما تتمثل في الابتعاد عن سياسات العدوان وشنّ الحروب، واستثمار النسبة الأكبر من موازنة وزارة الحرب الأميركية (٧٥٠ مليار دولار لهذا العام) في تطوير البنى التحتية الأميركية والبحث العلمي كي يصبح الاقتصاد الأميركي محصناً ضد الانهيار وقادراً على المنافسة وليس على التفوق. وذلك لأن عصر التفوق الأميركي قد ولى الى غير رجعة ومن يحلم بعودة سيطرة الاقتصاد العالمي على عرش العالم، كما كان الوضع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أواسط الثمانينيات من القرن الماضي، فإنه واهم وحالم بشيء اصبح من الماضي.

التنافس التجاري الحر، مع الاقتصاديات الدولية المتزايدة النمو، هو الطريق الوحيد، لإبعاد شبح الانهيار وتفكك الدولة، ما تبقى من الولايات المتحدة الأميركية، وليس المكابرة والعنجهية والعنصرية التي تمارسها القوى الأميركية الخفية، داخلياً وخارجياً.

في الختام نعود ونؤكد اننا هنا إنما نستعرض أميركا كما هي في الواقع، ولا ننسج عنها صورة من مخيلتنا ابداً هذا هو تاريخها. راجعوه بالوثائق والأرقام والمستندات والقرائن والبراهين

هم قالوا عن أنفسهم يوم دخلوا مستوطنين قادمين من انجلترا إنهم دخلوا أرض كنعان واقاموا دولة "إسرائيل" يوم بنوا أول ١٣ مستوطنة في شرق ما يسمّى الولايات المتحدة الأميركية اليوم.

وأخذوا يتوسّعون ويزحفون بكلّ الاتجاهات حتى قضوا على ١١٢ مليون من اللاتينيين أي السكان الأصليين وأظنهم اليوم فقدوا كلّ ما تبقى لهم من قوة اندفاع وبدأ عدهم العكسي للاختفاء

والسبب الأساسي فقدانهم كلّ أخلاقهم و"إنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإنْ همُ ذهبت أخلاقهم ذهبوا".

بعدنا طيبين قولوا اللّه

نبض السوشيال ...

مغردون عراقيون .. 'احذروا من ألاعيبهم لانها مؤامرة سعوصهيونية'

بينما يواصل العراقيون حملاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي للتنبيه من خطورة المخطط الذي تسعى السعودية لتنفيذه تحت غطاء الاستثمارات في المحافظات الغربية، خرجت وزارة الموارد المائية العراقية لتعلن أن خزين المياه الجوفية المستدام متوفر بكميات قليلة لا تتيح التوسع الهائل للاستثمار الزراعي في البلاد.

وقالت الوزارة في بيان أنه، يرد في وسائل الاعلام توجه المحافظات المطلة على الصحراء غرب الفرات بدعوة المستثمرين لاستثمار المياه الجوفية وخاصة للاغراض الزراعية التي تحتاج الى الكثير من المياه دون التنسيق والتعاون مع وزارة الموارد المائية، مضيفة أنه بموجب القانون هي الجهة القطاعية المسؤولة عن التخطيط لتنمية الموارد المائية المختلفة بشكل مستدام ومنها المياه الجوفية وحمايتها من الاستنزاف والسحب الجائر.

وأشارت إلى أن خزين المياه الجوفية المستدام متوفر بكميات قليلة لا تتيح التوسع الهائل للاستثمار الزراعي وان الخزين الاستراتيجي هو حصة اجيال المستقبل من ثروة العراق المائية، متابعة أنه خزين حيوي لتلبية احتياجات مياه الشرب في ظروف الجفاف الاستثنائية التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط وشح المياه الذين يحدثان نتيجة التغييرات المناخية و تزايد عدد سكان العراق.

ودعت وزارة الموارد المائية في بيان لها المحافظات المعنية بالموضوع للتنسيق معها لغرض رسم خارطة طريق صحيحة لضمان ثروة العراق المائية وتنميتها بشكل مستدام.

وفي سياق متصل أعلنت السعودية في بيان مقتضب عن وصول وفدها الوزاري العراق للقاء الكاظمي، ورئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، وذلك وفقاً لوكالة الأنباء الرسمية في البلاد "واس" التي أشارت إلى أن الوفد سيعقد خلال الزيارة اجتماعات لبحث "تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات، إلى جانب عقد عدد من اللجان المنبثقة من مجلس التنسيق السعودي العراقي، لمناقشة التقدم في الموضوعات والأنشطة المرتبطة بأعماله وأبرز ما تم إنجازه، والاتفاقيات الموقعة بينهما في المجالات السياسية والإقتصادية كافة، بما يسهم في الارتقاء بالعلاقات الثنائية"، لافتة إلى أن الزيارة تأتي تمهيداً للاجتماع المرتقب بين القيادة السعودية والكاظمي».

يشار إلى أن السعودية تتجه إلى استثمار مليون هكتار (الهكتار ١٠ آلاف متر مربع) من الأراضي العراقية، بهدف تحويلها إلى حقول ومزارع لتربية الأبقار والماشية والدواجن؛ ليكون بذلك أكبر مشروع استثماري زراعي في العراق على الإطلاق. ومن المتوقع، أن يُقام المشروع في باديتي محافظات الأنبار غربي البلاد؛ وصولًا إلى الجنوب في محافظة المثنى، وتقع الأنبار والمثنى على حدود السعودية الشمالية والشمالية الشرقية مباشرة.

القوى العراقية حذرت من المشروع الذي يمنح السعودية آلاف الدونمات في بادية العراق ومن تداعياته على البلاد بسبب السياسات السعودية السابقة المعادية للعراق واهله، مؤكدين أن المشروع فيه تهديدات أمنية خطيرة للغاية من قبل نظام له سوابق عديدة في الإضرار بأمن العراق واستقراره، داعيا كل النخب الأكاديمية وشيوخ العشائر والطلبة والقوى السياسية إلى رفض هذا المشروع الذي وصفه بالخبيث».

وكتب «علي عبد الصاحب الجبوري» على حسابه الخاص مغردا «نعم نغرد فكونوا معنا #السعودية_ام_الارهاب #الاستثمار_السعودي_تخريب ونعلن عن رفضنا السياسة البشعة للحكومة العراقية ورئيسها الكاظمي الذي ما زاد العراق الا اضطرابا ولموارده ضياعا ولفقراءه حرمانا نقولها لا استثمار عربي في العراق بدون البت بـ #الاتفاقيه_الصنيه».

العالم

قضايا وجوديّة في خطاب باسيل فلا تسَخّفوا النقاش!

ناصر قنديل

– سينصرف البعض لتركيز الضوء على جانبين من كلام رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل، في مرافعته ضد قضية العقوبات الأميركية التي صدرت بحقه. فالبعض سوف ينصرف لعنوان الاتهام الأميركي لباسيل بالفساد، متجاهلاً أن باسيل فتح تحدياً للإدارات الأميركية المعنية بتقديم أي واقعة تفصيليّة خارج الكلام الإنشائي لإثبات تهم الفساد، وعرض للمفاوضات الرسميّة التي خاضها معه المسؤولون الأميركيون لتفادي العقوبات ومحاورها لا علاقة لها من قريب أو بعيد بملفات الفساد. والبعض الآخر سيريد تركيز الضوء على حديث باسيل عن عناصر تباين مع حزب اللّه والتمايز عنه خصوصاً في مفهوم الصراع مع كيان الاحتلال، والموقف العقائدي من وجود الكيان، علماً أن هذه المواقف ليست جديدة ولا علاقة لها بزمن العقوبات، وهي تنتمي لثقافة لبنانية عامة يُستثنى منها فريق المقاومة وحده، بقواه العقائدية الرافضة للاعتراف بكيان الاحتلال، وما عداها لا يتخطى سقفه العدائي للكيان، ما يسمّيه الدفاع عن الحقوق اللبنانية، والتزام المبادرة العربية للسلام، وهذه مواقف رافقت تجربة المقاومة منذ انطلاقتها، ومطالبتها لكل اللبنانيين دعم خيارها لتحرير الأرض والدفاع عن الحقوق من دون اشتراط مشاركتها النظرة العقائدية للكيان. وكان هذا الأساس لولادة تفاهم مار مخايل بين حزب اللّه والتيار الوطني الحر ولا يزال.

– في كلام باسيل ما يستحقّ الإضاءة أكثر بكثير من هاتين القضيتين، وفي طليعة ما هو مثير للاهتمام، أننا للمرة الأولى في قضية عقوبات أميركيّة بالفساد، في بلد متعطش للإصلاح، وهي تطال زعيماً لفريق وازن في المجتمع اللبناني، من البيئة المسيحية التي لم تحمل السلاح لا مع جيش الاحتلال ولا ضده، يكشف المستهدّف فيها، وهو هنا النائب باسيل، عن مضمون المفاوضات التي أدارها معه مسؤولون أميركيون، من مستوى وزير الخارجية إلى مستوى السفارة الأميركية في بيروت. وهذا المضمون فضيحة مدوّية بذاته، حيث لا ملفات خاصة بالفساد وضعت على طاولة التفاوض طلباً لتوضيحها أو تصحيحها، بل عقوبات بتهمة الفساد بلا ملفات، وجاهزة للصدور من دون تردّد مقابل عروض مقايضة سياسية واضحة لا تقبل التأويل، أن تقف مع السياسة الأميركية المعادية لمصالح لبنان، وفي شؤون لا تتصل بمصالح أميركية مباشرة، بل بالمصالح الإسرائيلية، من فك العلاقة بحزب اللّه الى قبول توطين اللاجئين الفلسطينيين والتراجع عن الدعوة لعودة النازحين السوريين وتخفيض السقف التفاوضيّ في ترسيم الحدود. وفي هذه الحالة ستفتح لك جنات النعيم الأميركي المادي والمعنوي، أو أن ترفض؛ وفي هذه الحالة فستكون مصالحك المادية وسمعتك المعنوية عرضة للاستهداف بلا رحمة تحت عنوان الفساد، بمعزل عن صحة وصدقية هذه التهمة.

– الرسالة التي حملها الأميركيون لباسيل هي رسالة كاشفة فاضحة، ليست محصورة به، ولا يجب النظر إليها من بوابة شخصنتها بالمعني بها مباشرة، فهي رسالة السياسة الأميركية تجاه لبنان والقيادات السياسية اللبنانية، فما يطال أبرز سياسي مسيحي في لبنان يطال بصورة أقوى كل ما عداه من الزعماء المسيحيين، وما يطال الزعيم المسيحي يطال كل الزعماء المسلمين بصورة أشدّ. وهذا يعني أن الجميع في لبنان معني بقراءة الرسالة، أميركا لا يهمها الفساد ولا الإصلاح في لبنان إلا من زاوية تركيب ملفات لمن لا يلتزم بسياساتها الهادفة لتثبيت أولوية المصالح الإسرائيلية، والتي تهدد لبنان وجودياً، ومَن يدعو لاسترضاء أميركا باعتبارها المنقذ والمخلص عليه أن يعلن جهاراً نهاراً أن لا مانع لديه بالتوطين والتخلي عن الثروات اللبنانية والحقوق السيادية، وأنه مستعد لقبول ما رفضه باسيل، ومن حق اللبنانيين أن يسألوا الذين تستثنيهم العقوبات هل قبلوا بما رفضه باسيل؟

– الذين يقولون بعدم صحة ما يقوله باسيل عن الأسباب الموجبة سواء بخلو المفاوضات التي أجراها الأميركيون معه أو لقرار العقوبات من أي ملفات تتعلق بالفساد، أو بعروض المقايضة، أن ينتبهوا الى ان القضية على درجة عالية من الأهمية ما يستحق ردوداً أميركية معاكسة، وباسيل رفع سقف التحدّي، وعدم صدور جواب أميركيّ بحجم التحدي يسقط منطقهم، والذين يقولون بصحة كلام باسيل لكنهم يدعون تحت شعار الواقعية الى التأقلم مع أن هذه هي أميركا وعلينا أن نقبلها كما هي ولا غنى لنا عنها، أن ينتبهوا الى أن ما يريده الأميركيون واضح ولا مجال للموارية فيه، وجوهره حل قضية اللجوء الفلسطيني بالتوطين، ولو أدّى لتهجير المسيحيين، وقبول الشروط الإسرائيلية لترسيم الحدود، ولو أدّى لضياع أبرز ثروة لبنانية واعدة، والتخلي عن أبرز مصدر قوة للبنان يمكن أن تخلق توازناً تفاوضياً يحمي مصلحة لبنان في هذين الملفين، وهي قوة المقاومة وسلاحها، ولهذا تمّ التركيز على فك التحالف معها، ولهؤلاء نقول إن لا مشكلة عندنا بأن يقبلوا بالشروط الأميركية، شرط أن يمتلكوا شجاعة إعلان ذلك، ولا أن يلتحفوا بكلمات مموّهة مثل دعوات الحياد، وقرار الحرب والسلم، وسواها.

– من حق أي لبناني أن يختلف مع النائب باسيل في الكثير من المواقف، لكن الواجب الوطني والأخلاقي يقتضي الاعتراف بشجاعته ووطنيّته وصلابة موقفه، والتضامن المعلن معه هو أقل الواجب بوجه هذا الاستهداف الفضائحي للسياسات الأميركية وسقوطها الأخلاقيّ والقانونيّ، مقابل الموقف الوطني المشرف لباسيل، وإدراك أن حملة الشيطنة التي تركزت عليه تحت شعار "الهيلا هيلا هو" لم تكن إلا بعض الصدى للحركة الأميركيّة للمقايضة.

عراق بلا قيادة

سميرة الموسوي

هذا شيء من عرض لفكرة العراقي عن القيادة أو القيادات في وطنه.

في ذهن العراقي اليوم زوابع من رؤى وافكار تتقاذفه عن مآلات قيادة دولته إن ركن على مصدر قرار من المصادر المعلن عنها كقيادات ،أو رئاسات ، أو سلطات ،مع إن المواطن قلما يركن إلى فئة منها يعول عليه ولحد نسبة شبه مقبولة من الثقة ،بمعنى وجود جهة أو جهات تتبلور منها قرارات فاصلة يطمئن لها على مستقبل أسرته ضمن مصلحة الوطن العليا.

فالمواطن لا يشعر بوجود سلطة تنفيذية حائزة على شروط وجودها ، فهذه السلطة تردد الشكوى نفسها معه وتستجدي رضاه بإلقاء اللوم على السلطة التشريعية وعلى حامي الدستور.

والمواطن يتعذر عليه النظر بجدية إلى السلطة التشريعية ، فهو يجدها مجموعة من الجزر وسط بحر متلاطم من الارادات وإن قراراتها قلما تؤخذ بإحترام ، ومن ذلك فإن البرلمان قد أصدر قرارا بإخراج قوات الاحتلال ، ومنذ ذلك الحين لم يأخذ أحد أو جهة خطوة بمضمون القرار ، وجل ما يتمسك به معظم الجالسين تحت قبته هو كيفية البقاء ولاية أخرى على الكرسي.

ثم السلطة القضائية ، فأداتها منصبا ممزق بين أعلام ورايات متعددة ،يتأثر بها وقلما يؤثر عليها .أما الجهات القضائية الأعلى صاحبة القول الفصل في الخلافات الوطنية فهي ناقصة عدديا بسبب الوفاة أو لأسباب أخرى ، وتشكو العملية السياسية من تسييس القضاء بينما هي نفسها تختار الجميع على الأساس الطائفي.

أما ++ الرئاسات الثلاث فهي :

رئاسة الجمهورية ويتعذر على المواطن فهم مهامه وحدودها أم إن وجوده مجرد معادل موضوعي للرئاستين الاخريين فينبغي أن يكون من المكون الكردي فحسب وهذا يكفي.

رئاسة البرلمان : ويصعب إستيعاب دور رئيس البرلمان ، هل مهمته إدارة مجريات عمل البرلمان أم إن دفة سفينة البرلمان بين يديه ؟؟ وإن نصف صوت المطرقة التي تعلن المبدأ والمنتهى بيده ؟؟

رئاسة الوزراء : وظاهرا هو صاحب الحل والعقد ،ولكن لا ندري هل هو رئيس مجلس الوزراء أم يتركز كل الوزراء والرئاسات الأخرى وسلطاتها بصوت مطرقة خفية يمسكها بكلتا يديه ، فنحن نسمع أن رئيس الوزراء : قال ،وقرر ،ووقع ، وسافر وعقد إتفاقيات ، ووجه ، وأمر ، ودفع كذا مليار ، وألغى ،وثبت ، وأعطى ، ونحن الموطنين مع السلطات الأخرى والرئاسات ... بما فيها الثالثة ، مثل الاطرش بالزفة ، فمن الذي رأى وسمع ولم يشكو حاله معنا ، نقصد هنا والى حد ما من يقود ؟؟؟

حسبنا اللّه ونعم الوكيل